الأمم المتحدة

A/72/307/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
1 November 2017
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

البند ١٧ (أ) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: التجارة الدولية والتنمية

التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

المرفق

الردود الواردة من الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي

جمهورية إيران الإسلامية

101117 071117 17-19282 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

الردود الواردة من الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي

جمهورية إيران الإسلامية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧]

تكرر جمهورية إيران الإسلامية الإعراب عن بالغ قلقها إزاء فرض جزاءات اقتصادية انفرادية على البلدان النامية كأداة من أدوات السياسة الخارجية، وترفض تلك الجزاءات باعتبارها انتهاكا لأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ولحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في التنمية. وينبغي أن تُرفع تلك الجزاءات على الفور.

ونعرب أيضاً عن قلقنا من أن فرض جزاءات انفرادية على أطراف ثالثة لا يتفق مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، ولا سيما عدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة في السيادة، وحرية التجارة، والتسوية السلمية للمنازعات.

وتطبيق التشريعات المحلية من جانب واحد وخارج الحدود الإقليمية ضد بلدان أخرى يتعارض بشكل واضح وخطير مع سيادة القانون على الصعيد الدولي. ولا يوجد أساس قانوني يجيز لدولة أن تتخذ القرارات نيابة عن دول أخرى بما يتعارض مع التزاماتها بموجب القانون الدولي ويتنافى مع رغبات غيرها من الدول المستقلة والبلدان ذات السيادة. وتعد أي إجراءات انفرادية متجاوزة للحدود الإقليمية مظهراً واضحاً لسيادة القوة يتجلى في سوء استخدام الصك القانوني. ويمكن أيضا أن تعد هذه الإجراءات أفعالاً غير مشروعة دولياً في الكثير من الحالات، مما يستتبع المسؤولية الدولية للدولة المعنية، بما في ذلك صرف تعويضات كاملة عن أية أضرار متكبدة عند استهداف الدول.

وكانت جمهورية إيران الإسلامية هدفا لتدابير من هذا القبيل لعقود عديدة. ويعود فرض هذه الجزاءات الانفرادية إلى عام ١٩٨٠، عندما اتخذتها الولايات المتحدة لأول مرة ضد إيران. وخلال هذه الفترة، فرضت أيضاً بعض الدول الأخرى تدابير مماثلة. ويرقى هذا الطابع العشوائي للتدابير إلى مستوى العقاب الجماعي للمدنيين. فقد كان لها أثر كبير على التمتع بحقوقهم الاقتصادية والثقافية، ولا سيما حقهم في كل من التنمية والصحة والتعليم. وحالت الجزاءات أيضاً دون منح المنظمات المالية الدولية والمؤسسات الإنمائية الدولية القروض لإيران والموافقة على إقامة مشاريع تعاونية فيها. وعلى سبيل المثال، يمكن الإشارة إلى عرقلة الولايات المتحدة لمشاريع إيران في مرفق البيئة العالمية. وباختصار، لقد تسببت التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على إيران بأضرار تقدر ببلايين الدولارات نجمت عن الخسائر الاقتصادية المباشرة أو الفرص الاقتصادية الضائعة.